الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الاتّفاق الخاص بمنح ضمان

الدولة للقرض التكميلي المبرم بتاريخ 30 نوفمبر 2016

بين الديوان الوطني للتطهير والبنك الدولي للإنشاء والتعمير

للمساهمة في تمويل مشروع تطهير تونس الشمالية

(03 / 2017)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 26 / 01 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاق ضمان الدولة.

تاريخ انتهاء الأشغال: 15 / 03 / 2017

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: شكيب بانـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 06 فيفري 2017
جلستي اللجنة: 09 و 15 مارس 2017 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين (8 مع) **تاريخ انتهاء الأشغال:** 15 مارس 2017 **رئيس اللجنة :** المنجي الرحوي **المقرر:** شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

في إطار التعاون التونسي مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير أبرمت الجمهورية التونسية اتفاقا خاصا بمنح ضمان الدولة لقرض تكميلي بقيمة 16.2 مليون أورو بتاريخ 2016/11/30 لفائدة مشروع تطهير تونس الشمالية.

ويأتي الاتفاق المبرم بين الديوان الوطني للتطهير والبنك الدولي للإنشاء والتعمير كتكملة لتمويل سابق بمبلغ قدره 39.4 مليون دولار أمريكي لم يمكّن الديوان الوطني للتطهير من تغطية تكاليف إنجاز بعض مكوّنات المشروع الأساسية والتي من شأنها تلبية متطلبات المنطقة في مجال المحافظة على البيئة والصرف الصحي.

واستكمالا لباقي مكوّنات المشروع ولا سيما إنشاء المصرف البحري، تم إبرام هذا الاتفاق في شكل قرض ذي شروط ميسّرة وبمبلغ قدره 16,2 مليون أورو ومدّة سداد تقدر بعشرين سنة (20) تتضمن فترة إمهال لخمس سنوات (05)، لفائدة الديوان الوطني للتطهير مع ضمان الدولة.

1) الإطار العام وأهداف المشروع:

تشهد تونس الكبرى تطورا عمرانيا هاما نتج عنه إفراز كميات كبيرة من المياه المعالجة بالمحيط المتلقي بخليج تونس الذي يتميز بهشاشة منظومته الإيكولوجية وضعف نسبة تجديد المياه الشاطئية مع المياه العميقة للبحر.

يهدف مشروع تطهير تونس الشمالية إلى حماية الوسط الطبيعي والحدّ من مصادر التلوث وتحسين ظروف عيش المواطنين بمنطقة تونس الشمالية.

كما سيمكّن المشروع من تقليص التأثيرات السلبية لسكب المياه المعالجة المتأتية من محطات تطهير تونس الشمالية بالوسط المتلقي على مستوى شاطئ رواد وذلك بوضع منظومة سكب للمياه المعالجة نحو المياه العميقة.

كما سيساهم في توفير كميات هامّة من المياه المعالجة مطابقة للمواصفات لاستغلالها بالمنطقة السقوية ببرج الطويل.

2) مكونات المشروع وتقدم الإنجاز:

يحتوي المشروع على العناصر التالية:

- إنجاز شبكة تحويل المياه المعالجة من المصب الحالي لقنال الخليج إلى حوض تخزين المياه المعالجة وذلك على طول 2,7 كلم (نسبة الإنجاز 100 %).
- إنجاز حوض تخزين المياه المعالجة بطاقة استيعاب تبلغ 160 ألف متر مكعّب لتمكين الفلاحين بالمنطقة السقوية ببرج الطويل من مياه معالجة ذات جودة عالية (نسبة الإنجاز 100 %).
- إنجاز محطة ضخ بطاقة 2,7 م^3/الثّانية (نسبة الإنجاز 70 %).
- إنجاز مصرف بحري احتياطي للمياه المعالجة يقع اللجوء إليه عند الضرورة وخاصة خلال فترة الأمطار حيث تكون الأراضي ليست في حاجة إلى الري (تم انطلاق الأشغال في 2016/08/29).
- مساعدة فنية وتدعيم قدرات الديوان في المجالات التالية:
  - ✓النهوض بالتجربة التونسية في مجال إعادة استعمال المياه المعالجة،
  - ✓إنجاز الدراسات الفنية لتصريف المياه المعالجة بتونس الجنوبية،
  - ✓إنجاز الدراسات الفنية لمركب التطهير بتونس الشمالية.

ويغطي القرض التكميلي عنصري انجاز المصرف البحري والدعم الفني:

3) تنفيذ المشروع: عنصر المصرف البحري

يشمل المشروع إنجاز شبكة تحويل للمياه المعالجة على امتداد 2,7 كلم من المصب الحالي لقنال الخليج إلى حوض التعديل للمياه المعالجة بطاقة استيعاب تبلغ 160 ألف متر مكعّب، يغطي مساحة بحوالي 6 هكتارات لتمكين الفلاحين بالمنطقة السقوية ببرج الطويل من مياه معالجة ذات جودة عالية، ممّا يستوجب إنجاز محطة ضخ بطاقة 3 م^3/الثّانية.

أما المياه المعالجة التي لن يقع إعادة استعمالها في الري الفلاحي فسيتم تحويلها عن طريق شبكة تحويل على طول 5 كلم وذلك من حوض التعديل إلى المصرّف البحري الذي سيتم إنجازه على امتداد 6 كلم وبعمق يصل إلى 20 مترا تحت سطح البحر.

هذا بالإضافة إلى ضرورة إنجاز المصرف البحري لوظيفية المشروع المتمثلة في تصريف المياه المعالجة المتأتية من محطات التطهير بتونس الشمالية بعمق البحر وتفادي سكبها على ضفاف شاطئ رواد، مقابل محدودية إعادة الاستعمال في المجال الفلاحي.

هذا، وقد تمت مراجعة مقاييس المصرف البحري الذي كان من المنتظر انجاز أشغاله منذ نوفمبر 2012 وذلك عن طريق القيام بدراسة للتثبت والتأكّد من تصميمه.

وقد استدعت هذه الدراسة تكليف مجمع مكاتب دراسات تمّ على اثر انتقاء أولي لمكاتب الدراسات ثم استشارة المكاتب المنتقاة وتقييم العروض على مرحلتين، تطلبت كل مرحلة موافقة كل من البنك العالمي وخلية ملفات الصفقات العمومية الراجعة بالنظر للجنة العليا للصفقات بوزارة الاشراف واللجنة العليا للصفقات.

وباعتبار هذه الصبغة المعقدة للمشروع من حيث خصوصية نوعية القنوات البحرية ومنظومات التحويل الأرضية وأهمية حوض التعديل ذي الحجم الكبير، كان من الصعب تحديد كلفتها ضمن الدراسات الأولية حيث لم يتم التأكد من كلفتها الحقيقية إلاّ خلال الدراسات التفصيلية عند مرحلة التدقيق الأخيرة، حيث ارتفعت الكلفة الحقيقية مقارنة بالكلفة التقديرية من 36 م.د إلى 67,5 م.د. وبالتالي ونظرا لعدم تغطية قيمة القرض الأصلي لكافة مكونات المشروع وخاصة منها المصرف البحري، تم اللّجوء الى إبرام اتفاقية قرض تكميلي مع البنك العالمي للإنشاء والتعمير.

4) كلفـــــة المشروع:

- تبلغ الكلفة الجملية للمشروع 130 مليون دينار.

5) مدّة إنجاز المشروع:

- تمتد فترة إنجاز المشروع من 2010 إلى 2019.

6) الشروط المالية للقرض:

- مبلغ القرض التكميلي: 16,2 مليون أورو.
- نسبة الفائدة: متغيرة (تتراوح النسبة حاليا بين 0.4 % و 0.5 %).
- فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

ثانيا . أعمال اللجنة:

تدارست لجنة المالية والتخطيط والتنمية مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة يوم الخميس 09 مارس 2017 وذلك بناء على ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاق الخاص بمنح ضمان الدولة.

وخلال النّقاش، أكد بعض النواب على ضرورة متابعة كيفية التصرف واستعمال هذه التمويلات مشيرين إلى أهمية ضمان الدولة ذلك أنه في صورة عدم منح هذا الضمان سيتم الحصول على هذا القرض بكلفة مرتفعة.

واستفسر أحد النواب عن كيفية إدراج هذه الضمانات ضمن الميزانية ومدى ارتباطها بتعهّدات الدّولة واحتسابها في المديونية العمومية، خاصة وأنه في صورة عدم إيفاء المؤسسات بتعهداتها تحلّ الدولة محلّها في خلاص القرض.

وفي هذا السّياق، بيّن بعض النواب أنه في إطار قوانين المالية، تتم المصادقة على المبلغ الأقصى لضمان الدولة، ولا يتم إدراج هذا الضمان في التوازنات المالية للدولة (hors bilan) ولا يؤخذ بعين الاعتبار في احتساب نسبة المديونية. ويتم تسجيل هذه الضمانات في قاعدة بيانات لدى وزارة المالية.

وبناء على ما تقدّم، أكد أحد النواب على أن يتم التنصيص صلب مشروع القانون الاساسي للميزانية على إلزام الدولة بإحداث حساب خاص بالضمانات.

وتطرّق بعض النواب إلى تقصير الديوان الوطني للتطهير في ما يتعلق بمعالجة المياه المستعملة بمواصفات عالمية وتوسيع مجالات استغلالها لتشمل قطاعات أخرى على غرار الطاقات المتجددة والقطاع الفلاحي وذلك من خلال استغلال هذه المياه في ري الأشجار المثمرة والزراعات العلفية، فالدولة قادرة على غرس 420 شجرة زيتون في الهكتار عند الري بالمياه المعالجة، فضلا على أن معالجة المياه تحدّ من تلوث المائدة المائية، مشيرين إلى أن الديوان الوطني للتطهير يعالج حوالي 250 مليون متر مكعب في السنة ولا يتم استغلال إلاّ 5 % منها.

واتفق النواب على مراسلة رئاسة الحكومة للتأكيد على مد المجلس بالاتفاقيات باللغة العربية.

ثالثا ـ توصيات اللجنة:

توصي اللجنة بـ:

- الحرص على تصريف المياه المعالجة المتأتية من محطات التطهير في عمق البحر وذلك لتجنب الأضرار الصحية وتردي حالة الشواطئ من التلوث،
- تركيز منظومة متكاملة لمعالجة المياه لاستعمالها في الفلاحة وفي انتاج الطاقة.

رابعا ـ قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	**المقرر**
منجي الرحوي	شكيب باني

2017 /03

الواردات
2 جانفي 2017
رمز الإدارة...../عـــدد

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الاتفاق الخاص بمنح ضمان الدولة للقرض التكميلي المبرم بتاريخ 30 نوفمبر 2016 بين الديوان الوطني للتطهير والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل مشروع تطهير تونس الشمالية.

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق الضمان، الملحق بهذا القانون، والمبرم بتونس بتاريخ 30 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والخاص بضمان الدولة للقرض المسند من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير لفائدة الديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره ستة عشر مليون ومائتي ألف (16.200.000) أورو لتمويل مشروع تطهير تونس الشمالية .

2017 /03